

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٨.٥٥

## جمعية الدول الأطراف

### لجنة الميزانية والمالية

تصريح رئيس لجنة الميزانية والمالية أمام الجمعية في دورتها العاشرة

في نيويورك، ١٢-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

السيدة تينا إنتللمان، اسمحي لي أن أهنيك على انتخابك رئيسة لجمعية الدول الأطراف، كما أهني نائبي الرئيس الجديدين السفيرين كين كاندا من غانا وماركوس بولرين من سويسرا

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

أتشرف بتقديم التقريرين المتعلقين بالدورتين السادسة عشر والسابعة عشر للجنة الميزانية والمالية كما يمكنكم ملاحظته، فإن عبء العمل في اللجنة قد تزايد بشكل كبير. وفي حدود الوقت والدعم المتاح، نقترح مجموعة من التوصيات التي نتمنى تسهم في المصادقة على ميزانية متوازنة تضمن السير العادي للعمل بالمحكمة.

لقد شكّل اقتراح ميزانية ٢٠١٢ تحدياً خاصاً نظراً لعبء العمل المتزايد بالمحكمة في سياق وضعية مالية دولية صعبة.

علاوة على ذلك، تبين وضعية المساهمات ميلاً إلى ارتفاع مستوى المتأخرات، وهو ما قد يكون له أثر بليغ على السيولة النقدية لدى المحكمة وعلى استخدام الرصيد المالي العامل في المستقبل

إن أحد التحديات أمام الدول هو أنه سيتعين عليها تتخذ قراراً بما إذا كانت تريد محكمة تتحرك حسب الطلب أو، بدل ذلك، محكمة تتحرك حسب ما لها من موارد ويشد هذا الأمر المزيد من الانتباه إلى ضرورة أن تقدم الجمعية توجيهات إستراتيجية إلى المحكمة حول كيفية تدبير ارتفاع التكاليف، سواء نتجت عن المسببات المعروفة أو عن أوضاع جديدة.

وعند تدارس الميزانية البرنامجية المقترحة، يكون التركيز على استعراض المتطلبات من الموارد بالمقارنة مع الأنشطة المرتقبة والاستخدام السابق، غير. أن الجمعية قد تود النظر في إمكانية أن تشكل آليات بديلة، سواء للتمويل أو أداء بعض الخدمات، وسيلة لاستيعاب النشاط المتزايد المرغوب فيه

كما أن هناك مسببات تكاليف كبرى تم تحديدها تستوجب التأمل من طرف الجمعية حول أحسن كيفية لمعالجتها. وبغية توفير بعض الإرشادات إلى- جمعية الدول الأطراف في- معالجة أكبر مسببات التكاليف هذه، اتخذت اللجنة الاعتبارات الاستراتيجية التالية:

١- تعتبر المساعدة القانونية والحالات الجديدة، بما في ذلك إحالات مجلس الأمن، من أكبر مسببات التكاليف. فمن المحتمل أن تتجاوز مصاريف المساعدة القانونية في قضية لوبانغا ثلاثة مليون يورو قبل نهاية المحاكمة، وستستمر التكاليف في الارتفاع حسب النظام الحالي للمساعدة القانونية. وتسجل اللجنة بارتياح أن توصيتها بمراجعة نظام المساعدة القانونية توجد الآن قيد الدرس. وإسهامها منها في هذا النقاش السياسي، ضمت اللجنة إلى- تقريرها مرفقا يتضمن مزيدا من التفاصيل وبعض ما يمكن إدخاله على نظام المساعدة القانونية الحالي من تغييرات محتملة.

٢- تمثل الحالات الجديدة في كوت ديفوار وإحالة الوضع في ليبيا [على المحكمة] من طرف مجلس الأمن الدولي آثارا مالية إضافية على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤. وعلى ضوء استحالة التنبؤ في حالة ليبيا، أوصت اللجنة بأن يقوم المدعي العام بتقييم الأحداث على الأرض وإعادة تقدير احتياجات مكتبه لتحديد ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بالموارد الضرورية المطلوبة في نفس المستوى أم أن هناك إمكانية لإجراء تخفيضات إضافية على الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٢. ونظرا للتأخير الكبير في تقديم هذه المعلومات، التي لم تتوصل بها إلا يوم الجمعة الماضي، سأبدي ملاحظات شفوية معينة حول هذه الحالة وبخصوص الميزانية التكميلية لتكاليف كوت ديفوار والمجموعة الثانية، وسيوزع جدول بالتعديلات المقترحة.

٣- شجعت اللجنة المحكمة على تحديد أكبر مسببات التكاليف المتعددة السنوات المعروفة والممكن معرفتها، بما فيها استبدال التجهيزات وتكاليف المباني والموظفين، وأن تقدمها بوضوح إلى- الجمعية من أجل إتاحة توقع المصاريف الممكن تحديدها بدقة وحتى تتمكن اللجنة من تحسين قدرتها على التنبؤ بارتفاع التكاليف في السنوات المقبلة، أوصت المحكمة بإعداد توقعات بالمصاريف على المدى المتوسط وضمها على شكل مرفق إلى- الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤ وكل ميزانية سنوية بعد ذلك.

٤- علاوة على ذلك، أوصت اللجنة المحكمة أيضا بأن تعيد النظر في منهجيتها في وضع الميزانية البرنامجية المقترحة وأن تقدم تقريرا بذلك إلى- اللجنة في دورتها الثامنة عشروين على المحكمة أن

تؤكد من أن جميع البرامج والبرامج الفرعية تفهم السياق المالي جيدا وأنها تضع منهجية حقيقية لتحديد الأولويات.

٥- تعتبر تكاليف الموظفين مسببا هاما آخر للتكاليف، حيث تمثل ما يفوق ثلثي الميزانية السنوية، وما فتئت اللجنة توصي بمواصلة تجميد الوظائف الحالية إلى أن تُجري المحكمة دراسة عن بنيتها التوظيفية مع تعليقات مناسبة.

٦- تعتبر التوعية جانبا هاما في المساعدة على بناء الدعم الدولي للمحكمة والحفاظ عليه، غير أن أنشطة التوعية تتجزأ على امتداد المحكمة، حيث تسعى مختلف الأجهزة والبرامج وراء أشكال مختلفة منها. وعلى الرغم من كون بعض التجزئة ضروريا، فإن المحكمة ستحتاج في وقت ما إلى الإرشاد بخصوص مستوى ونوعية التوعية المناسبة في حدود الميزانية العادية في هذه المرحلة من تطور المحكمة.

### ألف- التحليل الكلي

٧- بلغت الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٢ من طرف المحكمة ١١٧,٧ مليون يورو، أي بزيادة ١٤,١٢٥,١٠٠ يورو أو ١٣,٦ بالمائة على مستوى الميزانية الموافق عليها لعام ٢٠١١. وقد قدرت المحكمة أن السبب الرئيسي في هذا الارتفاع يعود إلى حالة ليبيا عموما بما يعادل ٧,٧ مليون يورو، وإلى ارتفاع المساعدة القانونية بما قدره ٤,٥ مليون يورو.

٨- ومن الأهمية بمكان هنا أن هذه الأرقام لا تشمل الميزانية التكميلية التي قدمتها المحكمة في الأسبوع الماضي لتغطية تكاليف الحالة في كوت ديفوار والمجموعة الثانية للمباني الدائمة، وهو ما مجموعه ٥,٣ مليون يورو، وبذلك بلغت الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١١ ما مجموعه ١٢٣ مليون يورو.

٩- ومع ذلك فإن الميزانية المقترحة من طرف المحكمة استثنت عددا من المصاريف التي قد تضطر الدول إلى تحملها، مثل مكتب الاتصال بالاتحاد الإفريقي الذي تبلغ ميزانيته ٤٠٠,٤٣٢ يورو، وتحديد موارد صندوق الطوارئ بما قدره ٢ مليون يورو، وهو ما قد يصل به إلى الحد الأدنى المحدد في سبعة ملايين يورو. وعليه فواقع الأمر أن أسوأ سيناريوهات الميزانية كان ما مجموعه ١٢٥ مليون يورو.

١٠- قدمت اللجنة توصيات في دورتها السابعة عشر، حيث قامت المحكمة بحساب مجموع أثر هذه التوصيات، مما أسفر عن تعديلات مجموعها ٥,٦ مليون يورو.

١١- تقوم هذه التوصية على أساس التحليل المدقق لكل برنامج رئيسي وعلى توصيات عامة جامعة، وهي كالتالي:

١٢- نظرا للزيادة الحادة في عبء العمل، أوصت اللجنة بأن تعفى الميزانية المقترحة من طرف مكتب المراجعة الداخلية للحسابات من جميع التوصيات الجامعة

١٣- لاحظت اللجنة أن هناك اقتراح بزيادة إجمالية في تكاليف الموظفين بما قدره ٢,٩ مليون يورو. ويعود معظم هذا الارتفاع إلى الزيادات في المرتبات، كما يُعزى قسط منها إلى قرار المحكمة بتعزيز شروط الخدمة للموظفين المهنيين العاملين بالميدان. وبهذا الخصوص، ذكرت اللجنة بانشغالها حول اتخاذ هذا القرار دون موافقة مسبقة من الجمعية. وأوصت اللجنة بأن يتم استيعاب الزيادات في مرتبات الموظفين وتعزيز شروط الخدمة في حدود كل برنامج رئيسي على حدة، وينطبق هذا أيضا على موظفي المعونة المؤقتة العامة. كما جددت المحكمة توصيتها السابقة إلى المحكمة بأن تربط الاتصال بلجنة الخدمة المدنية الدولية من أجل توضيح الكيفية والشروط التي تم بها إنفاذ النظام الموحد للأمم المتحدة في المحكمة.

١٤- لاحظت اللجنة الزيادة الإجمالية في تكاليف السفر بنسبة ١٩ بالمائة بالمحكمة. ورغم أن بعض هذا كان ذا صلة واضحة بالحالات، فقد انتهت اللجنة إلى أن هناك قدرا من السفر في مهام اعتيادية أو تقديرية، وأوصت اللجنة بأن يخفض كل برنامج رئيسي من ميزانيته للسفر بنسبة ١ بالمائة.

١٥- بخصوص التدريب، لاحظت اللجنة أنه في عدد من الحالات، ظهر أن التدريب يتسم بالتكرار أو الروتينية. وبغية تعزيز نفع تحديد الأولويات، أوصت اللجنة بأن يتم تجميد التدريب في حدود الميزانية المصادق عليها لعام ٢٠١١.

١٦- لاحظت اللجنة بانشغال زيادة ٧٤ بالمائة في اللجوء المقرر إلى المستشارين الخارجيين، مع ارتفاعات هامة في كل البرامج الرئيسية تقريبا. ورغم أن استخدام المستشارين كان مبررا في بعض الحالات، فقد انشغلت اللجنة بالخصوص بكون استخدام المستشارين المبالغ فيه يضر بالانضباط تجاه الميزانية ومنع المحكمة من الاستفادة الجيدة من الموظفين الدائمين والعاملين بالمعونة المؤقتة العامة. ولهذا السبب، أوصت اللجنة أن يتم خفض ميزانية الخدمات الاستشارية بنسبة ١٠ بالمائة.

١٧- استعرضت اللجنة عددا من طلبات الزيادة في المؤن والمواد، غير أنه على ضوء الزيادات الكبيرة في الميزانية المصادق عليها لعام ٢٠١١ وتوقع إنفاذها بنسبة ٩٥ بالمائة في ٢٠١١، أوصت اللجنة أن يُحتفظ بمستوى المؤن والمواد في حدود ميزانية ٢٠١١.

١٨- اتفقت اللجنة مع المحكمة على أن يحتفظ بمستوى الوظائف الشاغرة في ثمانية بالمائة بالنسبة للبرنامج الرئيسي الثاني و ١٠ بالمائة لكل البرامج الرئيسية الأخرى، وأوصت اللجنة أن ينطبق مستوى الوظائف الشاغرة على موظفي المعونة المؤقتة العامة في حدود ثمانية بالمائة.

## (ز) - ليبيا

١٩- كانت المحكمة قد أصدرت إخطارا باللجوء إلى صندوق الطوارئ بما قدره أربعة ملايين يورو بخصوص إحالة ليبيا عليها. وفي الميزانية العادية المقترحة، حددت المحكمة احتياجاتها لتغطية الحالة في ليبيا في ٧,٢ مليون يورو.

٢٠- عقدت اللجنة مناقشات معمقة مع المحكمة حول احتياجات الحالة في ليبيا، وقد اتضح خلال هذه الجلسة غياب اليقين بهذا الشأن، نظرا للأحداث المتسارعة والوضع المتغير. على الأرض، بما في ذلك احتمال اتخاذ السلطات الليبية قرار بالقيام بإجراءات محلية

٢١- اقترحت اللجنة أن تتخذ المحكمة نحا تدريجيا في التمويل المخصص لحالة ليبيا وأن تقدم تقديرات منقحة أمام الجمعية.

٢٢- قدمت المحكمة تقديرات منقحة بخصوص ليبيا بلغ مجموعها ٦,٤ مليون يورو.

٢٣- يقترح مكتب المدعي العام أن يجهز سيناريوهان، الأول بمبلغ ٢,١ مليون يورو والآخر قدره ١,٢ مليون يورو. وبعد النظر في مختلف العناصر، وافقت اللجنة على هذا النهج.

٢٤- فيما يخص البرنامج الرئيسي الثالث، اقترح قلم المحكمة تجهيز ٢٦٥,٠٠٠ يورو وطلب ١,٦ مليون يورو. وقد لاحظت اللجنة أن الأنشطة مرتقبة على مدى نصف السنة فقط ولذلك أوصت بتخفيض بنسبة ٥٠ بالمائة. وأوصت اللجنة بتجهيز مبلغ ٧٩٨,٦٠٠ يورو وإدراج ٧٩٨,٦٠٠ يورو في الميزانية.

٢٥- يمثل المبلغ الإجمالي المجهز للسيناريو الأول ثلاثة ملايين يورو ينبغي تمويله من صندوق الطوارئ في حالة تحققه

٢٦- بخصوص السيناريو الثاني المتعلق بمبلغ ١,٢ مليون يورو، ونظرا لغياب اليقين، ترى اللجنة تحويله إلى ميزانية ٢٠١٣ لاستيعاب أية متطلبات في ٢٠١٢. وبذلك يمثل هذا تخفيضا إجماليا من الميزانية العادية بما قدره ٤,١ مليون يورو.

٢٧- بخصوص الميزانية التكميلية المقترحة في الوثيقة ICC-ASP/10/10/Add.2، نظرت اللجنة في الميزانية التكميلية المقترحة لحالة كوت ديفوار وقدمت توصياتها لكل برنامج رئيسي على حدة.

٢٨- وبغية اتباع منهجية متسقة بخصوص ما تبقى من الميزانية، قررت اللجنة أن تطبق التدابير الجامعة في حالات الخدمات الاستشارية (١٠ بالمائة) والسفر (١٠ بالمائة) والتدريب (نفس مستوى عام

٢٠١١) والمؤن والمواد (نفس مستوى عام ٢٠١١). غير أن اللجنة لم تطبق مستوى ثمانية بالمائة على المعونة المؤقتة العامة لكنها أوصت بدل ذلك بتخفيضات أكبر في كل البرامج الرئيسية. وقد اتبعنا نهجا مماثلا بخصوص الخدمات التعاقدية، وإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة بتخفيض قدره ٢٥ بالمائة من المصاريف التشغيلية العامة.

### البرنامج الرئيسي الأول

٢٩- بخصوص الفقرة ١٦، هناك طلب للمعونة المؤقتة العامة لسنة وثلثين شهرا في المستوى المهني أربعة وعشرين شهرا في مستوى الخدمات العامة. وبما أن الموارد المستخدمة حاليا في حالة كينيا قد يتم تحريرها وإعادة نشرها بعد شهر شباط/فبراير، رأت اللجنة أن الأمر لن يستوجب إلا أشهر من الموارد المطلوبة من أجل ضمان إجراءات سريعة. ولذلك يوصى بالمصادقة على رصيد قدره ٣٤٦,١٧ يورو بتخفيض قدره ٦٩,٠٠٠ يورو.

### البرنامج الرئيسي الثاني

٣٠- بخصوص البرنامج الرئيسي الثاني، لاحظت اللجنة في الفقرة ٢٤ أن هناك طلبا لموارد إضافية لشعبة التحقيق، تتمثل في وظيفة واحدة من درجة ف٣ ووظيفتين من درجة ف٢ بمبلغ مجموعه ٢٠٢,٧٠٠ يورو. وقد لاحظت اللجنة في الفقرة ٨ (ج) من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٢ أن "المدعي العام يعتزم استيعاب الموارد الإضافية المطلوبة في حال ما إذا أذنت له الدوائر بفتح تحقيق في كوت ديفوار"، وأنه لذلك ينبغي استيعاب هذا بما يمثل تخفيضا قدره ٢٠٢,٧٠٠ يورو. وبالإضافة إلى التوصيات الجامعة المتعلقة بالسفر والخدمات الاستشارية والتعاقدية، توصي اللجنة بتخفيض قدره ٢٣٣,١٥٠ يورو.

### البرنامج الرئيسي الثالث

٣١- فيما يخص الفقرتين ٣٥ و ٣٦، كانت اللجنة قد قدمت توصيات تتعلق بإعادة انتشار الموظفين من الميدان إلى المقر في الفقرتين ١٠٥ و ١٠٩ من تقريرها وتشير إلى أن هذه الموارد هي نفسها التي تتضمنها الفقرتان ٢٢٩ و ٢٣٠ من وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٢.

٣٢- علاوة على ذلك، لم تقتنع اللجنة بالتبريرات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٢ حول الحاجة لهذه الوظائف، وعليه فإن اللجنة أوصت بعدم الموافقة على الوظائف المهنية والعامة المطلوبة.

٣٣- طلب البرنامج الرئيسي الثالث مبلغ ٤٤٠,٤٠٠ يورو من أجل المعونة المؤقتة العامة وأوصت اللجنة بتخفيض ذلك بنسبة ٥٠ بالمائة إلى ما قدره ٢٢٠,٢٠٠ يورو. وقد لاحظت اللجنة أن طلبات

مشابهة تم إدراجها في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٢ أو أنها ليست على علاقة مباشرة بالحالة في كوت ديفوار، وهكذا فقد رأَت اللجنة أن المتطلبات المتعددة التي تتضمنها الميزانية التكميلية يمكن مواجهتها بالموارد المصادق عليها في حدود الميزانية المقترحة.

٣٤- جاء الطلب بمبلغ ١٤٤,٦٠٠ يورو بخصوص الخدمات التعاقدية وأوصت اللجنة بتخفيض بنسبة ٥٠ بالمائة إلى ٧٢,٣٠٠ يورو.

٣٥- لوحظ أن مبلغ ٥٧٦,٩٠٠ يورو المخصص لمحمي الضحايا يصعب تبريره باعتبار مستوى المصاريف في الماضي، حيث أن المحكمة لم تصرف أبداً مثل هذا المبلغ الكبير، وأنها صرحت بأنها ستبدأ عموماً بفريق قانوني واحد معني بالضحايا إلا إذا طرأ صراع بائن. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة طلب ٥٥,٥٠٠ يورو من أجل مكتب المحامي العام للضحايا في هذه الحالة، ولذلك نوصي بتخفيض بنسبة ٥٠ بالمائة إلى ما قدره ٢٨٨,٤٥٠.

٣٦- يكون مجموع التخفيض بخصوص البرنامج الرئيسي الثالث ٥٢٤,٥١ يورو.

#### المجموعة الثانية

٣٧- بخصوص تقديم تكاليف المجموعة الثانية، لاحظت اللجنة بأسف أن المحكمة لم تحترم أجل ٤٥ يوماً المنصوص عليه في القاعدة ٤.٣ من القواعد المالية ونرجو أن لا يتكرر هذا.

٣٨- لوحظ اقتراح مبلغ ٩٠٤,١٠٠ للمجموعة الثانية في الميزانية التكميلية، وبعد النظر في المعلومات المتوفرة، حيث تم الانتباه إلى أن الميزانية أعدت في جزأين: ١) موارد لمعونة المؤقتة العامة بما قدره ٤٥٦,٣٠٠ يورو والجزء ٢) بخصوص الخدمات التعاقدية بما قدره ٤٤٧,٨٠٠ يورو.

٣٩- لاحظت اللجنة أهمية ضمان السير السريع للعملية ووافقت على الموارد المطلوبة من أجل المعونة المؤقتة العامة.

٤٠- وإذ أخذت اللجنة في اعتبارها أن بعض العناصر التي تضمنتها الميزانية المقترحة للمجموعة الثانية، كالخدمات التعاقدية مثلاً، يمكن تعديلها للوصول إلى مبلغ ٨٤٧,٠٠٠ يورو المطلوب أوصت اللجنة بتخفيض قدره ٦٠,٠٠٠ يورو.

#### خاتمة

٤١- ستبلغ التخفيضات من الميزانية التكميلية المقترحة في مجملها ما مجموعه ١,٣ مليون يورو.

## باء- قضايا أخرى

٤٢- توصلت اللجنة بالمعلومات حول كيفية الاختيار وإجراءات المناقصة التي يعتمد عليها المراجع الخارجي للحسابات. ووفقا لتفويضها، أوصت اللجنة الجمعية بتعيين المراجع الخارجي المقترح وأكدت أنه تم احترام الإجراءات كما يجب، وذلك عملا بتوصيتها السابقة حول أهمية مناوبة المراجعين- الخارجيين.

٤٣- سجلت اللجنة أيضا بارتياح نتائج المشاورات بشأن المباني المؤقتة، حيث تمكن الميسرون من تخفيض السعر الإجمالي لإيجارها وتوضيح المسؤولية عن تكاليف الإصلاح.

سيدتي الرئيسة،

٤٤- قبل الختام، أود أن أتقدم نيابة عن اللجنة بتشكراتي إلى- مسؤولي المحكمة وجميع موظفيها الذين اشتغلت معهم اللجنة هذه السنة. فنحن نقدر الحوار الجيد الذي كان لنا مع المحكمة. كما أشكر السيد رينان فيلاسييس وموظفي أمانة الجمعية على الجهود التي بذلوها في خدمة اللجنة.

٤٤- أود أيضا أن أشكر جميع زملائي في- لجنة الميزانية والمالية على إسهاماتهم القيمة في- عملها، ويطيب لي أن أهنئ الأعضاء المنتخبين الجدد.

٤٥- وبما أن هذه ستكون آخر دورة أشارك فيها، فإنني أود أن أعرب عن الشرف الذي حظيت به في خدمة اللجنة منذ إنشائها. ويطيب لي. على الخصوص أن أشير إلى أن اللجنة أصبحت طرفا يحظى بالتقدير في- منظومة تسيير المحكمة، حيث أن لنا معها حوار يقوم على الثقة، وأن الجمعية تنظر في- نصائحنا بإمعان خلال اتخاذ قراراتها،

وشكرا

\*\*\*